Vol.1 No.1, Jan, 2011 ISSN: 2090-5890

البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية

*** د. فيصل الزعنون ، ** د. عماد اشتيه**

* أستاذ علم الاجتماع المساعد في جامعـــة النجـــاح الوطنيـــة/ فلسطـــين

** أستاذ علم الاجتماع المساعد في جامعة القدس المفتوحة/فلسطين و مدير برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية

الملخـــص

تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة في المجتمع الفلسطيني، ولهذه الفئة الاجتماعية سمات وخصائص، مشاكل وتطلعات، قلما تسترعي انتباه أحد من صناع القرار إلا بالقدر الذي يخدم توجهاً معيناً أو يسهم في تعزيز سلطة هؤلاء الذين يتحكمون في الموارد والقرارات.

ويعاني الشباب الفلسطيني تهميشاً مزدوجاً، تارة بوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير احتلال استيطاني قامع للحقوق والحريات، وتارة بوصفهم فئة اجتماعية في مجتمع لا يولهم كبير اهتمام. ويسود في أوساطهم شعور عام بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل، وبخاصة الخريجين منهم الذين قضوا سنوات طويلة على مقاعد الدراسة الأساسية والثانوية والجامعية ليجدوا أنفسهم بعد ذلك ضمن جيش العاطلين عن العمل الذين يزدادون يوما بعد يوم وسنة بعد سنة. بكل ما للبطالة من انعكاسات سلبية على نفسية وشخصية الخريجين العاطلين عن العمل مما يزيد من تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مع ما يصاحب ذلك من قيم لا تحض على المشاركة والإنتاج، كالكسل والاتكالية والعزوف عن الإبداع والابتكار، وتتراجع قيم إيجابية، كالطوعية والإقبال على التعليم، وغيرها من سلم القيم الدافعة والمحفزة.

هذه الورقة محاولة علمية للتعرف على واقع البطالة في صفوف الخريجين في المجتمع الفلسطيني والتي تعد انعكاساً لواقع العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بكل ما تتضمنه من مشاكل تتعلق بالمناهج التعليمية من حيث كثرتها وضعف مواكبتها للتطور العلمي وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل. إضافة الى المشاكل الخاصة بالتعليم المهني والأنشطة اللامنهجية وضعف التجهيزات والبنية التحتية للتعليم، وباستمرار أساليب التعليم التلقينية ، وتأثير كل ذلك على مخرجات التعليم التي لا تتناسب ولا توازي حجم ومتطلبات سوق العمل مما يؤدي إلى تخريج إعداد كبيرة من الشباب الذين يواجهون مشكلات جديدة وحقيقية تتمثل في عدم قدرتهم على الحصول على عمل او وظيفة تتناسب مع نوع التأهيل والتدريب الذي تلقوه خلال مرحلة الدراسة الجامعية. وبالتالي تستخلص هذه الورقة بعضاً من التوصيات الموجهة إلى الجهات المعنية وصناع القرار للمساهمة في الحد من حجم مشكلة البطالة بين الخريجين في المجتمع الفلسطيني.

Abstract:

The youth ,who constitutes a large proportion of the Palestinian society, have unique social characteristics, problems and aspirations that rarely draw the attention of the decision-makers unless they serve a certain direction or contribute to strengthening the authority of those who control the resources and decisions.

Palestinian youth suffer from a doubled marginalization, sometimes as part of the Palestinian people under occupation with limited rights and freedom ,referring to the political occupational situation, another as a social group in a society that does not provide them with the sufficient care . Therefore, feelings of frustration, anxiety and fear of the future spread among them ,especially among the new graduates who spent long years in studying to find themselves, after much efforts, grouped under the umbrella of the unemployed whose number is drastically growing day after day, and year after year , rather than the negative

impact of unemployment on the new unemployed graduates personalities and psychological situations. Consequently, unemployed new graduates become less motivated, their economic and social status will be threatened as well as their attitudes towards work, values of participation and production , and negative values like laziness, dependency, reluctance to creativity and innovation will conquer their behaviors.

This paper can be considered as a scientific endeavor to identify the reality of unemployment among graduates in the Palestinian society, which is a reflection of the reality of the educational process in institutions of higher education in light of the curricula and its problems in terms of amount, inability to following up the scientific development and inappropriateness of the labor market needs as well as the problems found in the vocational education, supplementary activities, lack of equipment, poor infrastructure, traditional educational methods and procedures. All of this has negative effects on the educational outputs that do not fit to the requirements and labor market needs. Due to that, large number of young graduates face new problems like inability to obtain employment appropriate to their educational background and training they have learned at the university.

This paper suggests some recommendations addressed to the concerned authorities and decision makers to contribute to the help in reducing the rates of unemployment among graduates in the Palestinian society.

مقدمـــــة : *شهد التعليم الجامعي في العالم العربي منذ منتصف القرن العشرين نقلة نوعية وكمية، فازدادت أعداد الجامعات والطلبة الملتحقين فيها بشكل ملحوظ، وتوسعت الجامعات وازدادت التخصصات وتنوعت الكليات وتطورت المناهج وأساليب الدراسة والبحث، كما ازداد عدد المدرسين والموظفين المؤهلين بالإضافة إلى التوسع في المرافق والخدمات، وشكلت الجامعات والمعاهد التعليمية العليا النويّات الأساسية والقاعدة الصلبة للتنمية البشرية والتي تعد المقدمة الأساسية للنهضة التنموية الشاملة وخصوصاً في المجال الاقتصادي والاجتماعي واللحاق بالركب الحضاري، وقد جاء هذا التوسع في التعليم الجامعي استجابة لمتطلبات التحول في المجتمع المحلي، والمجتمعات العربية المجاورة الساعية بشكل حثيث إلى إعداد الإنسان وتزويده بكافة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لانطلاق العملية التنموية الشاملة والتي ترسم آفاق وآمال التطور المستقبلي.*

ولما كانت الدول العربية كغيرها من الدول النامية والتي اتصفت بارتفاع نسبة الأمية بين سكانها وخصوصاً الإناث منهم فقد اقتضت الحاجة لتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والمتعلمة والتي تأخذ على عاتقها النهوض بالمستوى التعليمي لمجتمعها والمجتمعات العربية المجاورة، بدأ الاهتمام بإنشاء الجامعات ومد يد العون لها، وقد أدت الجامعات هذه المهمة بنجاح وما زالت الجامعات تلعب دوراً نهضوياً في تطور مجتمعاتها من خلال رفد المجتمعات بالخبرات والكفاءات اللازمة التي تتطلبها العملية التنموية، وقد استفادت الكثير من الدول العربية من الكوادر والكفاءات من دول عربية أخرى وخصوصاً في دول الخليج والمغرب العربي.

وإذا انتقلنا إلى المجتمع الفلسطيني فإن الظروف السياسية وما نجم عنها من تهجير واحتلال حيث وجد الفلسطينيون أنفسهم في المنافي بعيدين عن مواردهم وأمام ندرة في وسائل معيشتهم وعملهم الأمر

الذي ولد لديهم قناعات بأن التعليم هو الطريق الأفضل للحصول على موارد الرزق اللائقة، والمكانة العالية، وإثبات الذات، وبالتالي انصب الاهتمام الاستثماري على الجانب التعليمي واصبحت عمليات الاستثمار في العقول لها الأولوية فتوجه الفلسطينيون إلى مختلف جامعات العالم (Graham Brown, 1984)، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة المتعلمين الفلسطينيين مقارنة مع أشقائهم في الدول العربية(Zureik , 1977)، ويعتقد بعض الباحثين أن نسبة خريجي الجامعات من الفلسطينيين تعد من النسب العليا في العالم (Hallaj, 1980).

قبل عام ١٩٦٧ كانت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية، وقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس نظراً لتطبيق قانون التعليم الإلزامي وإنشاء المدارس في جميع التجمعات السكنية المختلفة بالإضافة إلى إنشاء خدمات وكالة الغوث التعليمية في المخيمات الفلسطينية كما أن الحصول على وظيفة أو مركز معين أصبح يتطلب حد أدنى من المستوى التعليمي.

ومع عدم وجود جامعات في الأراضي الفلسطينية حتى منتصف السبعينات فقد ارتفعت نسبة الالتحاق بالجامعات العربية والأجنبية، وقد وصلت نسبة المتعلمين الجامعيين من بين سكان الضفة الغربية (١٥ سنة فأكثر إلى ١٥%) من المجموع السكاني مع وجود فوارق ذات مغزى بين الجنسين بسبب القيم الثقافية والزواج المبكر للفتيات (Zanoon , 1991).

بعد عام ١٩٦٧ ونتيجة للاحتلال الإسرائيلي ووضع العقبات أمام الشباب الفلسطيني في متابعة تحصيله التعليمي وزيادة الطلب على العمالة الماهرة والمدربة والمؤهلة وخصوصاً في الدول النفطية، فقد تم تأسيس وإنشاء الجامعات الفلسطينية .

لقد أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية انقلاباً جذرياً في المفاهيم المرتبطة بالنمو والتنمية، وفي ظل الانفتاح والعولمة وسهولة المواصلات والاتصالات فقد اتصلت حركة رأس المال والأجور والأسعار والعمالة بقوى العرض والطلب في الأسواق المحلية بل أن الحركة بدأت محكومة بالقدرة التنافسية في السوق العالمي، وأصبح الطلب على العمل يرتبط بصورة كبيرة بالعائد الإنتاجي المرتكز على المستوى المعرفي والمهاري .

وتشير كثير من تجارب الدول إلى أهمية التنمية البشرية والاستثمار في المجال البشري لتقليص الفجوة بين الدول المتخلفة والدول المتطورة، ويمكن القول بأهمية العلاقة التي تربط العرض بالطلب فتطور عرض العمالة الناجم عن تطور التعليم كماً ونوعاً وتحسين الإنتاجية في زيادة الطلب على القوى العاملة ذات الكفاءة والمهارة العالية، ولقد لعب العائد من العمالة الماهرة دور حيوي في توجيه المزيد من الاستثمارات في رأس المال البشري نحو التعليم والتدريب وصقل المهارات.

والسؤال المحوري الذي يطرح بقوة هو مدى قدرة الدول والمخططين في الدول العربية والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص من الإفادة المثلى من هذا المورد البشري الحيوي، وكيف انقلبت الصورة رأساً على عقب فبدلاً من أن يكون العنصر البشري المتعلم وصاحب الكفاءة والمهارة محفزاً لعجلة التنمية وسرعة دورانها إلى عبء على العملية التنموية وعائقاً في وجهها من خلال معدلات

البطالة وسرعة تزايدها فالبيانات الإحصائية الفلسطينية تشير إلى ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل الفلسطيني إلى حوالي(٥٠%) في العام ٢٠٠٥ بينما كانت (٣١,٣%) في العام ٢٠٠٢ ومن المتوقع أن تزداد معدلات البطالة بشكل اكبر في العام (٢٠٠٦) خصوصاً في ظل الحصار العالمي الذي فرض على المجتمع الفلسطيني بعد العملية الديمقراطية والتي أوصلت حماس إلى السلطة بالرغم من أن عوائد التعليم العالي لا تقاس فقط بالمردود الاقتصادي بل تتعدى ذلك إلى أبعاد اجتماعية وإنسانية لها أثر كبير في المسيرة التنموية إلا أن مؤشرات البطالة في صفوف المتعلمين الفلسطينيين (التعليم الجامعي) تتطلب دراسة واعية في ربط وموائمة احتياجات السوق الفلسطيني والتنمية بمخرجات التعليم العالي كماً ونوعاً ويمكن دراسة هذا الموضوع من خلال عدة زوايا تمثل إحداها تحليل العلاقة بين الخريجين وسوق العمل، وتحليل خصائص كل منها سواء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل، وهذا يتطلب التطرق الى التخصصات العلمية والمهنية بالإضافة إلى محددات التوظيف ومعاييرها، ومدى ملائمة التخصص للمهنة وكفاءة الخريج .

أما الزاوية الأخرى فتتعلق بالتخصصات والمناهج ومدى موائمتها ومواكبتها للتطورات العلمية والطلب، أما الزاوية الثالثة فتتعلق بالهيئات التدريسية وقدراتها البحثية وتحديث المعلومات وتطوير أساليبها ومدى تمشي ذلك مع التطورات العلمية الحديثة.

التحليلات الأولية تشير إلى فجوة كبيرة بين العرض من مخرجات التعليم الجامعي المتزايد ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني ويعود هذا الانفصام لعدة أمور يمكن إيرادها بإيجاز:

١. صغر ومحدودية سوق العمل الفلسطيني أمام معدلات النمو السكاني المرتفعة والبالغة (٣,٦%) سنوياً وبالتالي ارتفاع معدلات النمو المرتفعة والمتسارعة في قوة العمل خصوصاً في ظل تركيبة سكانية فتية تزيد نسبة صغار السن عن ٤٦% (دائرة الاحصاءات العامة،٢٠٠٧)، إضافة إلى الوضع السياسي الفلسطيني والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني وتعطيل اي جهد تنموي حقيقي لبناء قاعدة إنتاجية، ومن جهة أخرى فإن غياب سياسة تنموية وخطط وبرامج لإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية بعد التشوهات التي أصابتها من السياسات الإسرائيلية. إن عدم توسيع القاعدة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص ساهم بشكل كبير في زيادة البطالة بين الخريجين.

٢. الافتقار إلى قاعدة معلوماتية حول خصائص الطلب والعرض بما يساعد الطلبة في اختيار تخصصاتهم، وبالتالي فإن اختيارات التخصص كان بهدف متابعة التعليم العالي. ويواجه الطلبة في اختيارات التخصص عدة عقبات منها محدودية التخصصات في الجامعات، غياب المعايير المهنية في التوظيف وخصوصاً في القطاع العام بل أن غالبيتها تعتمد على المحسوبية والواسطة والفئوية الحزبية والسياسية، ضعف الإقبال على التخصصات المهنية بسبب التشريعات (قانون الخدمة

المدنية)، والذي يعطي أفضلية للتعليم الأكاديمي الجامعي على التعليم المهني.

٣. عدم وجود رؤية تنموية واضحة وشاملة في عمل السلطة وعدم التنسيق والتشبيك بين عناصر العملية التنموية بالعملية التعليمية .

٤. الموروث الاقتصادي من الاحتلال الإسرائيلي فالاقتصاد الفلسطيني شوهه في هيكليته واصبح عاجزا عن توفير فرص عمل، كما ان غالبية المنشآت الاقتصادية الفلسطينية منشآت صغيرة الحجم (٩٤%) توظف اقل من (٥) أشخاص معظمهم يعملون لحسابهم، فيما (١٠%) من العاملين في القطاع الخاص يملكون مؤهلاً جامعياً(مسح القوى العاملة، المركز الفلسطيني للاحصاء).

٥. ضعف كفاءة الخرجين ومحدودية مهاراتهم بسبب نقص التدريب والتطبيق (الجانب العملي للبرامج) بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات مثل المختبرات والوسائل وأساليب التدريس الحديثة المحفزة على عمليات الإبداع والبحث وتحديث الخطط والتنسيق مع القطاع الخاص.

٦. ضعف الموارد المالية، اعتمدت مؤسسات التعليم العالي منذ نشأتها على الدعم والمساعدات الخارجية، وعجزت مواردها الذاتية على تغطية نفقاتها الخارجية والتطويرية، مما اثر سلبا على نوعية التعليم ومستواه.

٧. لقد أثر تراجع الدعم المالي الخارجي للجامعات سلباً على أدائها وتفاقم العجز المالي، فمواردها الذاتية لا تغطي بأحسن الأحوال (٦٠%) من نفقاتها، ويقدر العجز المالي للجامعات بأكثر من (٢٠) مليون دولار سنوياً. وقد نجم عن هذا العجز تراجع في قدراتها وتطوير برامجها ونقص في تأمين احتياجاتها وانخفاض في انتاجيتها البحثية وتوفير الكفاءات اللازمة وعلى نوعية التعليم ومستوى الخريجين بشكل عام.

٨. زيادة حجم الاقبال على التعليم الجامعي المدفوع بعاملين الاول الزيادة الكبيرة لاعداد الطلبة في امتحان الثانوية العامة والناجمة عن النمو السكاني السريع والتركيبة السكانية الفتية، والثاني ارتفاع معدلات النجاح في الثانوية العامة مما زاد من الضغط على القبول والاستيعاب والذي اثر سلبا على نوعية التعليم ومستواه من خلال تزايد عدد الطلبة في التخصصات والشعب ونسبة الطلبة الى الاساتذة.

مشكلة الدراسة

من أهم انجازات قطاع التعليم التزايد المستمر والمتنامي في إعداد الخريجين نتيجة لتزايد الطلب على الجامعات ومعدلات الالتحاق والتوسع الأفقي والعمودي في الجامعات والتزايد المستمر في إعداد الجامعات ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد الطلاب من (٥٠٠) طالب وطالبة في منتصف السبعينات إلى حوالي (٢٠٠٠٠) في منتصف الثمانيات والى (٣٥) ألف في منتصف التسعينات ليصل إلى أكثر من (١٠٠٠٠٠) في بداية القرن الواحد والعشرين (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، ٢٠٠٤) تصاحب ذلك مع تزايد في إعداد الخريجين إذ ارتفع من (٢٢) خريج في منتصف السبعينات إلى (١٥٠٠) في منتصف الثمانيات ليصل إلى (١٣) ألف خريج في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، أما عدد

الخريجين في العام ٢٠٠٦ فقد قارب (٢٠) ألف خريج (الدليل الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم العالي ، أعداد متنوعة) .

في المقابل كانت معدلات الاستيعاب في القطاعات الإنتاجية منخفضة جداً أقل من (١٠%) في حين كان استيعاب الخريجين في القطاع العام خصوصاً في التعليم والصحة حوالي (٧٠%) خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢.

تدل هذه المؤشرات على ضعف القدرة الاستيعابية وعدم الاستفادة من الاستثمارات المحلية في التعليم ، وبسبب تدني الأجور في القطاع العام فقد زاد الاعتماد على الاقتصاديات الخارجية في استيعاب الفائض من القوى العاملة، فسوق العمل الإسرائيلي استوعب (٢٣%) من فائض العمالة، وقد ارتفع معدل العاملين في سوق العمل الإسرائيلي من خريجي الجامعات إلى (١٠%) من مجموع القوى العاملة الفلسطينية .

أدى قيام السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤ إلى إنشاء العديد من الوزارات والمؤسسات إلى تخفيف نسبة البطالة بين خريجي الجامعات بشكل كبير أما القطاع الخاص فإن نسبة استيعابه من هؤلاء الخريجين لم تزد عن (١٠%)، لقد كان لقانون الخدمة المدنية في إعطاء مزايا لحملة الشهادة الجامعية دوراً في زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم خصوصاً من بين العاملين في القطاع العام، ويدل ذلك على ارتفاع أعداد الطلبة الملتحقين بجامعة القدس المفتوحة حيث ارتفع عدد طلابها من حوالي (٤) ألاف سنة ١٩٩٤/١٩٩٥م إلى حوالي (٤٠) ألف طالب وطالبة بعد عشر سنوات وكانت نسبة الطلبة الملتحقين ممن تزيد أعمارهم عن (٢٥) سنة حوالي (٤٥%) من الطلبة (منشورات جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٥) .

تشير البيانات المتوافرة عن الخريجين إلى أن نسبة الخريجين في العلوم الإنسانية والاجتماعية بلغت (٥٥%) في حين لم يتجاوز الخريجين من العلوم التطبيقية (١٠%) وهذا ينعكس على مستويات البطالة وأنماطها، فعلى سبيل المثال زادت نسبة البطالة عن (٥٥%) من صفوف خريجي المعاهد والكليات المتوسطة وحوالي (٤٥%) من خريجي الجامعات، وبلغت بين خريجي العلوم الإنسانية حوالي (٥٠%)، كما تشير البيانات على أن الطلب على خريجي الجامعات الخارجية أكبر من الطلب على خريجي الجامعات المحلية فمثلاً معدلات البطالة في العلوم الإنسانية بين خريجي الجامعات الخارجية وصلت إلى (٤٠%) فيما بلغت للجامعات المحلية (٧٦%) في نفس السنة، وهذا يعكس مستويات التعليم والفجوة بين الخريجين (عرمان وناطور،٢٠٠٢).

لا تعكس معدلات البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا عدم ملائمة تخصصات الخريجين أو انخفاض كفاءتهم إنما ترجع إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توظيف واستخدام العنصر البشري المدرب والمؤهل في القطاعين العام والخاص لانخفاض الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وإنما يتوجه معظمها إلى قطاعات خدماتية وقطاع البناء والتي لا تتطلب مستويات من التعليم والكفاءة، مما دفع الكثير من الخريجين العاطلين عن العمل إلى التوجه إلى الدول الأخرى أو التوجه لسوق العمل الإسرائيلي، حيث قدر أن (١٠%) من مجموع القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل

الإسرائيلي هم من أصحاب مستويات التعليم الجامعي، هذه الظاهرة تتكرر في العديد من الدول النامية التي تتحمل كلفة التعليم الجامعي وإعداد الكوادر البشرية دون الاستفادة منهم أي ان هناك إهدار في الاستثمار في المجال التعليمي.

وهذا يتطلب تحديد سياسة يتم تبنيها لزيادة التشابك والتداخل بين سوق العمل والطلب على نوعية الخريجين كمدخل لحل المشكلة ويتم تحديد تلك السياسات من خلال الإجابة على عدة تساؤلات أهمها :

أ. ما هي القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني في الضفة وغزة ؟

ب. ما هي الإجراءات التي يتم من خلالها جسر الفجوة بين دالة العرض والطلب من خريجي الجامعات ؟

ج. ما هو دور واثر سوق العمل الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني على العرض والطلب من خريجي الجامعات ؟

د. ما هو دور القطاع الخاص في تنشيط العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع؟

إن الإجابة على تلك التساؤلات ووضع أطر لخطة شاملة لمعالجة هذه الظاهرة تتطلب تظافر الجهود وتبني سياسة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي من حيث الأمور التي تتعلق بافتتاح جامعات جديدة وكذلك تقييم التخصصات وأعداد الطلبة المقبولين وأعداد الخريجين، وكذلك تقييم مؤسسات التعليم العالي من خلال مراجعة البرامج وتطوير بعضها وإلغاء البعض الأخر لإعادة هيكلتها، وإعادة النظر في المساقات والتخصصات لتتلائم مع احتياجات سوق العمل، كما أن وزارة العمل ومؤسسات القطاع العام والخاص لها نصيب من هذه الخطة من حيث توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تتطلب أعداد كبيرة من خريجي الجامعات وتحديد أولويات سوق العمل.

أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظاهرة بطالة الخريجين واستمرار معدلات البطالة بالارتفاع وازدياد أعداد الخريجين والإقبال على التعليم من الجنسين بمعدلات عالية، وهذا يتطلب تحليلاً معمقاً لدالة العرض والطلب والبحث عن العوامل الثانوية والتي تتمثل في :

١. غياب التخطيط المعمق للموائمة بين سوق العمل والتخصصات التي تدرسها المعاهد العليا.

تحديد العوامل المؤثرة على الطلب فيما يتعلق بمهارات وقدرات الخريجين.

منهجية الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفى ومعينه خاصة على التحليل الكمي للبيانات المتوافرة المتعلقة بسوق العمل الفلسطينية وسوق العمل الإسرائيلية، ومن المصادر الإحصائية الإسرائيلية والفلسطينية والتي تعتمد أساساً على عدة مسوح أجريت من قبل مركز الإحصاء الفلسطيني مثل مسح القوى العاملة، والمسح الصناعي، والزراعي، ومسح المنشآت ، أما البيانات المتعلقة باعداد الطلبة والخريجين في الجامعات فسوف تعتمد على التقارير السنوية لمجلس التعليم العالي، وعلى تقرير وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، كما سيتم الاعتماد على بعض

المسوحات والدراسات التي قام بها باحثون فلسطينيون، ودراسات عربية وأجنبية في هذا المجال والتي اتخذت عدة اتجاهات سوف يتم استعراض بعضها بشكل مختصر.

الدراسات السابقة على المستوى المحلي

في عام ١٩٩٨م قام عورتاني وآخرون بإجراء دراسة تتعلق بكفاءة ومقدرة الخريجين ومتطلبات سوق العمل، وقد تضمنت الدراسة اختيار عينة عشوائية طبقية من الجامعات والكليات المتوسط، كما تم إجراء مقابلات مع بعض المسئولين في المؤسسات التي توظف الخريجين، ومقابلات مع بعض الكوادر الأكاديمية في تلك الجامعات والمعاهد، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :

- ضعف المهارة والقدرة لدى الخريجين للدخول في سوق العمل، وأهم مظاهر هذا الضعف يتمثل في مهارات استخدام الحاسوب واللغة الانجليزية وكتابة التقارير.
- كما أن قدرات الخريجين على اكتساب المهارات في العمل تبدوا قليلة ، وذلك لضعف الدافعية والرغبة وهذا يتطلب دورات مكثفة للخريجين لصقل مهاراتهم واكسباهم الخبرة الكافية للاندماج في سوق العمل .
- أوضحت الدراسة أيضاً غياب الرؤية والقصور لدى الجهات المعنية في فلسفة التعليم العالي، وغياب التنسيق والتخطيط، وقد جاءت هذه النتائج منسجمة مع المقابلات التي أجريت مع المسئولين في المؤسسات والأكاديميين حيث أشار أكثر من نصف المسئولين في المؤسسات إلى ضعف خريجي الجامعات في احداث نقله تطورية ونوعية للمؤسسات، في حين أبدى الأكاديميون والأساتذة تدني المستوى في مساهمة الجامعات في خدمة المجتمع المحلي.
- كما أن آليات التوظيف تعتمد أساساً على المحسوبية والحزبية والانتماء السياسي والقرابة، وهذا ينعكس على تدني مستوى اداء الخريجين الوظيفي، وبالتالي فإن توصيات الدراسة إنصبت على صقل المهارات والتركيز على عمليات استخدام الحاسوب ومهارات اللغة الانجليزية وإتقان عملية كتابة التقارير.

كما قام (ناطور وعرمان ٢٠٠٢) بدراسة حول خريجي الجامعات اعتماداً على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والذي أجرى عام ١٩٩٧، وتم عرض الكثير من المؤشرات إلا أن التحليل تركز أساساً على العرض من الخريجين، وقد خلص الباحثان إلى أن تزايد معدلات البطالة يعود أساساً إلى التزايد المستمر في أعداد الخريجين وضعف قدرة السوق المحلي في استيعاب العرض من الخريجين بالإضافة إلى انخفاض وضعف بنية نظام التدريب المهني.

وقامت وزارة العمل بإعداد دراسة حول خريجي الجامعات والعاطلين عن العمل من خلال استطلاع للرأي وقام عرمان ١٩٩٨م بتحليل تلك النتائج ، وقد خلصت تلك الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :-

أ. ارتفاع نسبة العاطلين بين الخريجين خصوصاً في مجال العلوم الإنسانية (الأداب والتربية).

ب. (٦٤%) من العاطلين عن العمل لم يسبق لهم العمل في مجال تخصصهم.

ج. (٢٣%) من العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية تخرجوا منذ (١٠سنوات) وتنخفض النسبة بازدياد الفترة الزمنية ما بين التخرج والحصول على العمل.

د. مستوى البطالة بين الخريجين الذكور اقل منها عند الإناث، والذي يمكن إلى اتساع فرص العمل المختلفة ومن جهة أخرى إلى الموروث الثقافي والمتمثل في الزواج وحق الزوجة على زوجها في الاتفاق ، بالاضافة الى زيادة معدلات الإنجاب التي تقف حائلا أمام عمل المرأة.

وقد أوصت الدراسة بإعداد برامج تأهيلية وتدريبية للعاطلين عن العمل لرفع كفاءتهم وقدراتهم لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل .

قام بعض الباحثين بمحاولة إعداد إستراتيجية للتعليم العالي بتكليف من وزارة التربية والتعليم ومركز التجارة الفلسطينية تعتمد أساساً على مدى مطابقة مخرجات التعليم الجامعي مع احتياجات السوق المحلي، وقد تكشّف عن الدراسة توصيات أهمها :

- الحد من أعداد الخريجين .
- التركيز على بعض التخصصات .
- رفع قدرات وكفاءة الخريجين.
- كذلك إلغاء وتجميد بعض التخصصات، والشروع في تخصصات يتطلبها سوق العمل الحالي وخصوصاً القطاع الخاص.
- زيادة التواصل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.

وفي دراسة قام بها زعنون ١٩٩٨ حول التعليم الجامعي وفرص العمل لخريجي كلية الآداب في جامعة النجاح فقد بينت أن نسبة البطالة بلغت (٤٠%) معظمهم حديثي التخرج منهم (٣٨%) مضى على تخرجهم أكثر من (٣) سنوات ، ومعدلات البطالة بين الإناث أعلى وقد يعود السبب إلى رغبة هؤلاء للعمل في القطاع العام، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها :-

- إنشاء مؤسسة تعنى بالخريجين ومتابعة قضاياهم.
- كذلك انشاء وحدة تخطيط في كل جامعة تعنى بدراسة احتياجات سوق العمل وتحديث التخصصات والمناهج ووضع معايير محددة للتوظيف بعيدة عن المحسوبية والحزبية مع زيادة الحوافز المادية ورفع مستوى المعيشة للخريجين خوفاً من تسربهم لسوق العمل الإسرائيلي، كما أن هناك ضرورة للتنسيق والتشبيك بين الجامعات الفلسطينية والعمل على تبادل الطلبة والأساتذة لتنويع وتطوير المهارة والمعرفة.

الدراسات العربية

بينت الدراسة التي أجراها ناصر ١٩٩٢ عن مشكلة البطالة بين خريجي الكليات الإنسانية في الجزائر من خلال استخدام استمارتين أحدهما موجهة للخريجين العاملين والأخرى للخريجين العاطلين عن العمل، وخلصت الدراسة أن فترة الانتظار للخريجين تتراوح بين شهرين وسنتين، وأن معظم الخريجين يعملون في أعمال لا تتناسب وتخصصاتهم وقد عزى ذلك إلى ضعف قدرة السوق الجزائري على استيعاب خريجي الكليات الإنسانية ، وبالتالي أوصت الدراسة بإعادة هيكلة الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات وتنوع مصادر

الدخل ومحاربة الفساد كمدخل لحل مشكلة البطالة.

أما دراسة مرشد ٢٠٠٠ فتركزت حول المعيقات التي تحد من توطين التوظيف وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وقد تبين أن نقص الخبرة والتي هي محصلة التعليم والتدريب والممارسة هي من أبرز المعيقات وبالتالي أوصى بضرورة إيجاد برامج التدريب الكافية، وقيام القطاع الخاص بإعطاء الفرص للخريجين السعوديين باكتساب الخبرة والمهارة.

أما دراسة التركستاني ١٩٩٩ والتي ركزت على العوامل التي تؤدي إلى عدم قبول سوق العمل السعودي لخريجي الجامعات السعودية، وقد حددت الباحثة عدة عوامل مرتبة حسب أهميتها وهي :

- عدم توافر الخبرة العملية لدى الخريجين.
- عدم إجادة الخريج للغة الإنجليزية.
- الجامعات لا تقدم برامج تدريبية لتأهيل الخريجين للعمل في القطاع الخاص.
- انعزال الجامعات وبرامجها عن المجتمع المحلي وسق العمل.
- وأخيراً فإن خريج الجامعات السعودية يفضل العمل الإداري عن العمل الميداني.

وفي دراسة البطش والطويل ١٩٩٨ في تقييم خريجي الجامعة الأردنية من حيث الجوانب الأكاديمية والشخصية والاجتماعية وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ضرورة أن تركز الجامعة على الجانبين الاجتماعي والعملي، وذلك بتركيز على الجوانب التطبيقية.
- زيادة الأنشطة اللامنهجية في صقل الجوانب الاجتماعية والشخصية للخريجين وضرورة ايجاد وحدة لمتابعة الخريجين وقضاياهم واحتياجاتهم.

فيما ركزت دراسة السعود والنصير ١٩٩٢ على العوامل التي تدفع بالطالب في اختيار تخصصه في الجامعات والكليات الأردنية ، وقد اتضح من خلال الدراسة وجود عدة عوامل تدفع الطالب لاختيار التخصص وأهم تلك العوامل هو العامل النفسي، والنمط الاجتماعي والفني للشخصية، وسهولة التخصص، وتوافر فرص العمل وسهولة متطلبات المهنة، وقد أوصى الباحثان بضرورة القيام بعمليات الإرشاد الأكاديمي للطلبة في المرحلة الثانوية، وقبل دخول الجامعة حول فرص العمل المتاحة وما يتناسب مع ميول الطلبة ورغباتهم بالإضافة إلى تحديث معايير القبول في الجامعات والتي تعتمد أساساً على معدلات الثانوية العامة.

أما على النطاق العالمي فهناك العديد من الدراسات حول خريجي الجامعات ، ومنها :

دراسة هيكمان ١٩٩٦م على خريجي الجامعات الأمريكية بينت تلك الدراسة جوانب القوة والتي تتمثل في امتلاك المهارة والقدرة على العمل ضمن فريق والإحساس بأخلاقيات المهنة وامتلاك مهارة القيادة والاتصال وحل المشكلات، أما جوانب الضعف فتمثلت في ضعف القدرة على إدارة المتغيرات التنظيمية، وضعف القدرة على إدارة الموارد البشرية، والإدارة التكنولوجية والأنشطة الاستثمارية، وقضايا الأعمال الدولية . وقد

أوضحت الدراسة مدى ارتياح أصحاب مؤسسات الأعمال من مستوى الخريجين .

أما خان وعلي ١٩٩٨ فقد قاما بدراسة العوامل المحددة للبطالة بين خريجي الجامعات الباكستانية وتتمثل تلك العوامل :

- بعدم رغبة الخريجين للعمل في مناطق بعيدة عن سكناهم.
- كذلك انخفاض الأجور في القطاع العام.
- نقص الخبرة، حيث أن احتمال الحصول على العمل يتناسب طردياً مع المعدل التراكمي للخريج.
- كما أن فترة الانتظار للعمل تتناسب عكسياً مع فترة الخبرة.

ملامح قطاع التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية وعلاقته بسوق العمل المحلي

ملامح قطاع التعليم العالي الفلسطيني قد يكون مؤشراً جيداً لملامح مخرجات هذا القطاع، ومن الضروري الإشارة إلى أن ملامح قطاع التعليم الفلسطيني قد تختلف عن أي ملامح للقطاع التعليمي العالي في أي بلد عربي بسبب الظروف المميزة للمجتمع الفلسطيني بسبب الأحداث والتطورات السياسية التي ألمت به، ومن أهم هذه الملامح:

(١) حداثة النشأة، لقد تم إنشاء معظم مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، ويوجد الآن (١٠) جامعات فلسطينية معظمها بدأ بتدريس التخصصات الاجتماعية والإنسانية لانخفاض كلفة التمويل من جهة وانخفاض الأقساط الجامعية من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك فإن معظم الخريجين من المدارس الثانوية هم من الملتحقين في الفرع الأدبي **(٧٠%) من خريجي الثانوية هم من الفرع الأدبي**، وهذا ما يفسر ارتفاع نسب البطالة بين خريجي الكليات الإنسانية والاجتماعية نظراً لارتفاع اعداد الخريجين من جهة وضعف الاستثمارات في قطاع التعليم من جهة أخرى الذي انعكس على معدل الكثافة الصفية، وارتفاع نسبة الطلاب لكل مدرس وتراجع النفقات التشغيلية على التعليم.

ومع قيام الجامعات بإضافة كليات جديدة وتخصصات جديدة مع بداية التسعينات إلا أن ذلك لم يخفف من حدة البطالة في الكليات الإنسانية أو رفع مستوى الفعالية والكفاءة لهذه الجامعات.

(٢) الإقبال على التعليم، تزايد الطلب على التعليم الجامعي بسبب الرغبة والاندفاع نحو التعليم الجامعي أدى ذلك إلى ارتفاع أعداد الطلبة بشكل مميز، حيث ارتفع اعداد الطلبة بمعدل يفوق (٢٣٠%) في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥م – ٢٠٠٢/٢٠٠٣، أما أعداد الخريجين فقد ارتفعت بنسبة تفوق (٤٠٠%) خلال نفس الفترة، فقد ارتفع عدد الطلبة في الجامعات والكليات التي تمنح درجة البكالوريوس من (٢٧١٨٣) طالب وطالبة في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥م إلى (٩٦٥٧٦) للعام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، أما الخريجون فقد ارتفعت أعداهم من (٢٥٨٦) إلى حوالي (١٨) ألف للفترتين السابقتين.

(٣) تراجع أهمية القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والبناء وانخفاض حجم الاستثمارات في هذه القطاعات الأمر الذي قلل من فرص

التوظيف في هذه القطاعات، الأمر الذي جعل نسبة العاملين بهذه القطاعات لا يتجاوز (١٠%) من خريجي الجامعات .

(٤) الخبرة والمهارة، يفضل القطاع الخاص الخريجين القدامى والذين اندمجوا في سوق العمل واكتسبوا مهارات وخبرات عملية يفتقر إليها الخريجون الجدد، وأهم هذه المهارات والخبرات تتمثل في استخدام الحاسوب واللغة الانجليزية.

نشأة الجامعات والكليات المتوسطة وتطورها

مع بدايات السبعينات من القرن الماضي جاءت نشأة الجامعات استجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي من حيث الكم والنوع وتزايد اعداد الناجحين في الثانوية العامة، وعدم قدرة الكليات المتوسطة التي تمنح الدبلوم وتركز على المهن التعليمية في تلبية احتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة، كما كان لتقلص معدلات القبول في الجامعات العربية للفلسطينين وخصوصاً في مصر والأردن أثراً كبيراً في نشأة الجامعات الفلسطينية، إضافة إلى السياسات الإسرائيلية التي كانت تمنع سفر الفلسطينيين للخارج وخصوصاً من الشباب.

ومن خلال مبادرات من بعض الشخصيات في المجتمع المحلي والتي تزامنت مع التركيز على اهمية الجامعات ودورها في التنمية وخصوصاً التنمية البشرية، فقد انصبت تلك المحاولات من خلال ثلاث اتجاهات رئيسية .

تطوير الكليات والارتقاء بها إلى مستوى جامعات تمنح درجة البكالوريوس فكانت البداية مع جامعة بيرزيت سنة ١٩٧٢م وتحويل كلية النجاح إلى جامعة النجاح في العام ١٩٧٧م.

وقد نشأت تلك الجامعات مستقلة عن بعضها البعض، ومنذ منتصف التسعينات تم :

(١) تحويل عدد من الكليات المتوسطة إلى كليات جامعية، فقد تم تحويل الكلية الفنية الهندسية في الخليل إلى جامعة البولتكنيك، ومعهد المعلمين في رام الله إلى كلية مجتمع ومعهد العروب إلى كلية فلسطين التقنية.

(٢) تحويل بعض الكليات التي كانت تمنح درجة البكالوريوس إلى جامعات، فقد تحولت كلية الشريعة في الخليل إلى جامعة الخليل، وكلية التربية الحكومية في غزة إلى جامعة الأقصى، وتم إضافة بعض الكليات إلى تلك الجامعات الفتية، كما تم الشروع في افتتاح عدد من الكليات الجديدة في منطقة القدس مثل كلية العلوم والتكنولوجيا، وكلية الدعوة وأصول الدين، وكلية الحقوق، إلى أن تم دمج هذه الكليات تحت مسمى جامعة القدس ليضاف اليها العديد من الكليات الأخرى مثل الطب وطب الأسنان والهندسة والعديد من برامج الدراسات العليا.

(٣) إنشاء جامعات بصورة مباشرة بعدد محدد من الكليات عبر بعض المبادرات وتأسيس مجالس أمناء، وقد تم انشاء العديد من الجامعات من قبل منظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً جامعة القدس المفتوحة، وجامعة الأزهر، كما تم تأسيس الجامعة الإسلامية من خلال المبادرات المجتمعية.

لقد وصل عدد الجامعات الفلسطينية إلى أكثر من (١٠) جامعات في الضفة وغزة موزعة بطريقة جيدة على مختلف المناطق والتي سهلت كثيراً على الطلبة وزادت من نسبة الإقبال على التعليم الجامعي خصوصاً من جانب الإناث حيث أصبح باستطاعة الطلبة إكمال دراستهم دون ضرورة السكن بعيداً عن الأهل، الأمر الذي رفع من نسبة الطالبات الملتحقات بالتعليم الجامعي بحيث أصبحت أعداد الطالبات في بعض الجامعات والتخصصات تفوق أعداد الطلبة الذكور، كما أن تعدد الجامعات الفلسطينية خلق نوعاً من التنافس بين هذه الجامعات على عدة أصعدة من بينها طرح برامج وتخصصات جديدة توافق احتياجات السوق المحلية، كما كان هناك تنافس على الجودة والنوعية من خلال اجتذاب أفضل الكفاءات من المؤهلين والكوادر، وكذلك التنافس على الطلبة أصحاب المعدلات العالية، إلا أن التعدد وعدم التنسيق في البرامج والاستقلالية الإدارية والمالية لكل جامعة ادى إلى تعدد بعض البرامج غير ضرورية، وبخاصة البرامج قليلة التكلفة والتي تدر مردود مالي للجامعة مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولم تراعِ تلك البرامج محددات الطلب بل كان الاهتمام بالعرض فقط. يتم تحديد الرسوم الجامعية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي، ويعزى ارتفاع عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات إلى تزايد الالتحاق بجامعة القدس المفتوحة والتي تتخذ من نظام التعليم المفتوح والتي تنتشر مراكز لها في الكثير من المدن والبلدات مما سهل على الطلبة والموظفين والأمهات الالتحاق ببرامجها، بالإضافة إلى انخفاض رسومها الجامعية وسهولة شروط عملية القبول خصوصاً للمعدلات المتدنية فقد ارتفع عدد طلبة الجامعة من (٤) ألاف طالب في العام ١٩٩٥/١٩٩٤م إلى (٣٦) الف طالب في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد طلبة الجامعة في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م ناهز (٥٥) الف طالب وطالبة، بالرغم من وجود أكثر من (٢٥) معهد وكلية متوسطة إلى أن نسبة الإقبال عليها ضعيفة ولا تزيد عن (١٠%) من مجموع الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي.

تقدر نسبة الطلبة الملتحقين في تخصصات العلوم الإنسانية حوالي (٤٨%) من مجموع الطلبة وتضم التخصصات الإنسانية كليات الآداب، والتربية، والشريعة، والتنمية الاجتماعية، في حين يشكل طلبة تخصصات العلمية حوالي ربع الطلبة الملتحقين في كليات العلوم والزراعة والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والمهن الصحية، بينما يشكل طلبة كليات الاقتصاد والتجارة والإدارة ما نسبته حوالي (٢٢%) ويعزى ارتفاع نسبة الطلبة في كليات الاقتصاد والتجارة إلى الأمل الذي كان معقوداً على التنمية الاقتصادية مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ووجود مؤسسات التمويل والشركات والبنوك مما رفع من الطلب على الخريجين، أما طلبة الحقوق فيشكلون حوالي (٣%) من مجموع الطلبة الملتحقين في الجامعات، وتخضع عملية ترخيص الجامعات وطرح برامج جديدة إلى رقابة من قبل وزارة التربية والتعليم ومن خلال عدة معايير وضعتها الوزارة، كما تأسست في العام (٢٠٠٢) الهيئة الوطنية لاعتماد الجودة والنوعية لتحسين نوعية التعليم، وزيادة

المهارة والموائمة بين سوق العمل ومخرجات التعليم.

وتم وضع العديد من المؤشرات لقياس النوعية والجودة في الجامعات والبرامج المختلفة والهدف من ذلك الرقي والتطور في برامج التعليم الجامعي وتحسين نوعية الخريجين إلا أن هناك عقبات تقلل من فعالية وكفاءة التعليم الجامعي في فلسطين ومن أهم العقبات :

(١) ضآلة الموارد المالية والذي أدى إلى تفاقم العجز المالي وانخفاض الإنفاق الحكومي.

(٢) الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات لم ترافقها زيادة مماثلة في الكوادر التعليمية والفنية والمرافق، ففي حين تضاعف عدد الطلبة أكثر من (٥٠٠%) من العام ١٩٩٤/١٩٩٣ لم يتضاعف عدد الكادر الأكاديمي إلا بنسبة (٩٦%).

(٣) بسبب ضآلة الموارد والعجز فقد انعكس ذلك على الأبنية والمختبرات والمكتبات وعدد الكتب، الأمر الذي أدى إلى اكتظاظ الجامعات والقاعات مما يترك أثراً على نوعية التعليم.

(٤) تركيز برامج الدراسات العليا في عدد من التخصصات واعتماد محاضرين غير متفرغين لتلك البرامج، وانعكس ذلك ايضاً على عدم استفادة الجامعات من طلبة الدراسات العليا في أبحاث تطبيقية، وذلك بسبب أن معظم الملتحقين في تلك البرامج من الموظفين وغير المتفرغين للدراسة أصلاً واختيار معظمهم للامتحان الشامل بدلاً من الأطروحات الجامعية.

(٥) عدم مواكبة الكادر المالي الموحد للتغيرات والتقلبات في مستويات المعيشة الناجمة عن الغلاء، حيث ان رواتب الموظفين في الجامعات تتاكل بشكل كبير مما حدى بالكثير من المتميزين واصحاب الخبرات في الجامعات الى تركها والبحث عن فرص عمل اخرى افضل سواء كان ذلك في الداخل ام الخارج.

خريجو الجامعات والمعاهد الفلسطينية

فيما كانت تتزايد أعداد الخريجين من الجامعات الفلسطينية كانت أعداد الخريجين من الكليات المتوسطة في تناقص مستمر، وقد بلغ عدد الخريجين من الجامعات الفلسطينية في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٤م – ٢٠٠٢/٢٠٠١م حوالي (٦٤,٥) ألف خريج، حيث ارتفع عدد الخريجين من (٢٦٠٠) في العام ١٩٩٥/١٩٩٤م إلى حوالي (١١) ألف خريج في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وتقدر الزيادة حوالي (٣١٣%)، في المقابل بلغ عدد الخريجين من الكليات المتوسطة في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١م حوالي (٢٥٠٠) بينما كان عدد الخريجين في العام ١٩٩٦/١٩٩٥م حوالي (٣٥٠٠) خريج بتراجع قدره (٢٦%) (الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي، أعداد متنوعة)، ومع أن نسبة الخريجين في المهن التعليمية كانت الأعلى حوالي (٦١%) للفترة المذكورة إلا أن الخريجين من التخصصات الأخرى كالمهن الصحية والطبية والعلوم الإدارية والهندسة والزراعة تضاعف أكثر من (٥) مرات في المقابل تركز تخصصات الخريجين في الكليات والمعاهد المتوسطة في المجالات الإدارية والمالية والهندسية

والمهن الطبية المساعدة والتي شكلت (٧٥%) بينما لم تتجاوز نسبة الخريجين في المهن التعليمية والتربوية (٢٥%)، ويمكن تفسير ذلك بالسياسات المتبعة في مديريات التربية بإعطاء الأولوية في التوظيف لحملة شهادة البكالوريوس على حملة شهادات الدبلوم .

العمالة الفلسطينية

ما يميز سوق العمل الفلسطيني هو ارتفاع النمو في القوى العاملة أي تزايد العرض من القوى العاملة بوتيرة أسرع من معدلات الطلب، بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣م (٢٠٤%) وارتفع ذلك إلى (٨,٣%) للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٢م ، ويمكن تقسيم القوى العاملة الفلسطينية بشكل عام إلى ثلاثة أصناف:

النوع الأول : يعمل في سوق العمل الفلسطيني.

أما النوع الثاني : يعمل في سوق العمل الإسرائيلي.

أما المتبقي فهو عاطل عن العمل .

وقد بلغت معدلات البطالة حسب مسح القوى العاملة والذي أجراه مركز الإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠٠٢م حوالي (٣٥,٥%) كانت نسبة الضفة الغربية (٣١,٥) بينما بلغت في قطاع غزة (٢٨,٥%)، وحسب تقديرات الباحثين ومركز الإحصاء الفلسطيني فقد ارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير حتى وصلت إلى حوالي (٦٠%) في الوقت الحالي، وذلك بسبب الإجراءات الإسرائيلية العقابية على الشعب الفلسطيني وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية كرد فعل على انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية (انتفاضة الأقصى).

وسوف تركز الدراسة على شريحة خريجي الجامعات من بين العاطلين عن العمل وسيتم تقسيم الفترة ١٩٨٨- ٢٠٠٢م إلى فترتين هما ١٩٨٨-١٩٩٣م والفترة الثانية ١٩٩٤-٢٠٠٢، بسبب خصوصية كل فترة وما ألقته من انعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني ، فالفترة الأولى هي فترة الانتفاضة الأولى، أما الفترة الثانية فهي التي شهدت اتفاق منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على تسوية سلمية نجم عنها قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة والشروع في إرساء قواعد الدولة الفلسطينية، بينما يمكن تمييز فترة ثالثة بدأت في العام ٢٠٠١ ولم تنتهي معالمها وهي فترة الانتفاضة الثانية التي تحتاج إلى تحليل مستقبلي بعد أن تستقر الأوضاع وتتضح الإحصاءات والمعالم الخاصة بتلك الفترة، كما أن مصادر البيانات تكاد تكون مختلفة تماماً. ففي الفترة الأولى يعتبر مركز الإحصاء الإسرائيلي هو المصدر الوحيد بينما في الفترة الثانية يعتبر مركز الإحصاء الفلسطيني هو المصدر الرئيس للإحصاء ومع اختلاف المنهجية في جمع وتحليل الإحصاءات فإن من الصعب إجراء مقارنات وبالتالي سوف نقتصر الدراسة على تحليل المؤشرات التي تخص الفترة الثانية والتي تمتد من العام ١٩٩٤-٢٠٠٢م .

أشارت الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن عدد العاملين في العام ١٩٨٨م كان (٢٨٢) ألف أي (٩٤%) من القوى العاملة ، وقد استوعب السوق المحلي (٦١%) من مجموع العاملين أي (١٧٢,٥) ألف عامل بينما استوعب سوق العمل الإسرائيلي حوالي (٣٩%) أي (١٠٩) ألف عامل ، ثم بدأ تراجع أعداد ومعدلات القوى العاملة في إسرائيل

بفعل نتاج الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وارتفع عدد العاملين الفلسطينيين في العام ١٩٩٠م إلى (٢٩٧) ألف ، بينما وصل إلى (٣٢٠) ألف في العام ١٩٩٢م ، بسبب عودة الكثير من الفلسطينيين في اعقاب حرب الخليج الثانية .

أما في الفترة الثانية ١٩٩٤-٢٠٠٢م فقد ارتفع عدد القوى العاملة من (٣٧٤) ألف سنة ١٩٩٤م إلى (٧٠٧) الف سنة ٢٠٠٢م بمعدل سنوي قدره (٨,٣) أما نسبة الزيادة للفترة فقد بلغت حوالي (٩٠%) . وقد توزعت القوى العاملة للفترة المذكورة على النحو التالي (٦٩%) في الضفة الغربية و(٣١%) في قطاع غزة، وتظهر المؤشرات الإحصائية إلى تراجع تدريجي منذ العام ١٩٩٢م وكان ذلك جلياً بعد العام ٢٠٠٠ مع بداية اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وفقدان الكثير من العاملين لأعمالهم في الاقتصاد المحلي والسوق الإسرائيلية ، وقد أظهرت هذه المؤشرات مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ومدى تحكم السلطات الإسرائيلية في القوى العاملة الفلسطينية خصوصاً بعد إتفاق باريس الذي أعطى شرعية لإسرائيل في التحكم في العمالة الفلسطينية ، فقد بلغ عدد العمال في سوق العمل الإسرائيلي في العام ١٩٩٩م (١٣٥) ألف عامل إنخفض في العام ٢٠٠٢م إلى (٥٠) ألف. ان إغلاق سوق العمل الإسرائيلي ولو بصورة جزئية أثر كثير على السوق المحلي وعلى قدراته الاستيعابية وترتب عليه انخفاض في مستويات المعيشة والأجور.

توزعت العمالة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني للعام ٢٠٠٢م على قطاع الخدمات (٦٠%) وهو الملاذ الاخير في استيعاب البطالة ، فقد ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من (٣٦%) للعام ١٩٩٤م إلى (٥٨%) للعام ٢٠٠٠م ، أما نسبة العاملين في قطاع الصناعة فقد تذبذب بشكل طفيف من (١٥%-١٠) للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٢م ، وذلك لتذبذب الأوضاع الاقتصادية وتوقف بعض الورش والمصانع عن العمل بعد تكبدها خسائر كبيرة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية ، أما قطاع البناء والتشييد فقد شهد إنخفاضاً ملموساً فقد بلغت نسبة استيعابه من القوى العاملة (١٨,٨%) في العام ١٩٩٤م لتنخفض إلى (١٢,٣%) في العام ١٩٩٩م وأستمر الانخفاض للعام ٢٠٠٢م حيث وصل إلى (٧,٥%) ، وقد يعزى الانخفاض إلى تراجع الأرباح والاستثمارات بسبب أحداث الانتفاضة الثانية .

البطالة في الأراضي الفلسطينية

بلغت معدلات البطالة سنة ١٩٩٤م حوالي (٦,٥%) ، وكانت النسبة في الضفة الغربية أعلى منها في غزة بينما بلغت أعلى معدلات للبطالة في التسعينات، حيث وصلت إلى (٢٣%) سنة ١٩٩٦م ويعزى ذلك إلى التراجع الكبير من العاملين من قطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلي فارتفعت معدلات البطالة في غزة في تلك السنة إلى (٣٢%) بعد أن كانت (٥,٢%) سنة ١٩٩٤م ، لقد استمرت معدلات البطالة في الارتفاع منذ العام ٢٠٠٠م إثر إندلاع الإنتفاضة الثانية في أيلول عام ٢٠٠٠م ، وقد أخذت الإجراءات الإسرائيلية وبتسارع كبير في معاقبة الفلسطينيين والعمل على تدمير الإقتصاد الفلسطيني إضافة إلى تناقص أعداد الفلسطينيين العاملين في السوق الإسرائيلية بسبب الإجراءات

الإسرائيلية حيث منعت إسرائيل (٧٥) ألف عامل فلسطيني من العمل في السوق الإسرائيلي .

أما معدلات البطالة بين صفوف الخريجين من المعاهد والكليات المتوسطة والجامعات فقد واصلت ارتفاعها خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣م فقد وصلت معدلات البطالة سنة ١٩٩٦م إلى (١٧,١%) لترتفع إلى (٢٤,٧%) للعام ١٩٩٩م ومن ثم في العام ٢٠٠١م وصلت النسبة إلى حوالي (٢٦%)، وقد استمرت بنفس النسبة للعام ٢٠٠٣، أما في الأعوام ٢٠٠٦،٢٠٠٥،٢٠٠٤م فتشير التقديرات إلى الاستمرار في الارتفاع لتصل الى حوالي (٤٠%) في العام ٢٠٠٦م، أما معدلات البطالة بين خريجي المعاهد والكليات المتوسطة الحاصلين على دبلوم فقد تضاعفت أكثر من (٣) مرات حيث ارتفع من حوالي (٩٠٠٠) سنة ١٩٩٧م ليصل إلى حوالي (٢٩) ألف في العام ٢٠٠٢م .

كانت معدلات البطالة بين الخريجين في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية حيث بلغت في قطاع غزة (٦٣%) بينما في الضفة الغربية (٣٧%) إلا أنه منذ العام ٢٠٠٠ فقد تقاربت نسبة العاطلين من الخريجين بين الضفة وغزة ، واقتربت من (٤٩%) إلى (٥١%)، وفي صورة الأرقام المطلقة فقد بلغ عدد العاطلين من الخريجين في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٢م حوالي (٣٠) ألف منهم (١٦) ألف في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، أعداد متنوعة) .

أما من تقسيم العاطلين عن العمل من الخريجين حسب الجنس فإن معدلات البطالة بين صفوف الإناث أعلى بكثير من الذكور فقد وصلت نسبة العاطلين من الذكور في العام ٢٠٠٣م إلى حوالي (١٧%) مقابل (٢٩%) من الخريجات، وهذا يعكس تقسيم العمل من جهة والاعتماد الرئيسي على الذكور في النفقة والإعالة واستمرار النهج التقليدي في دور المرأة كأم وربة بيت، أما عن تطور معدلات البطالة بين صفوف الإناث فقد وصلت إلى أكثر من النصف (٥٢%) في العام ١٩٩٧م ، ثم انخفضت وتراجعت إلى (٣٨%) في العام ٢٠٠٠م وذلك لتزايد الرغبة لدى الإناث في المشاركة بسوق العمل أو بسبب الضغوط الاقتصادية التي تواجهها الأسر الفلسطينية، إن تضاعف أعداد العاطلين عن العمل إلى أكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٢م تشير إلى عمق المشكلة وانعكاساتها على مختلف أوجه الحياة ، وما يتولد عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة. ومما يزيد من مشكلة البطالة وأثارها أنها تنحصر في فئات عمرية وخصوصاً الفئات الشابة (٣٠-٢٠ سنة) وهي الفئة الأساسية التي لديها طموحات مستقبلية وفي بداية تكوين حياتها الأسرية والتي تتطلب عملاً وتوفيراً لمواجهة الاحتياجات المستقبلية، فقد ارتفعت معدلات البطالة بين صفوف الخريجين والذين تتراوح أعمارهم من (٢٠-٣٥) سنة من (٥٨%) في العام ١٩٩٧م إلى (٧٧%) خلال العام ٢٠٠٢/٢٠٠١م ، وبالتالي فإن معدلات البطالة تتناقص مع تزايد الأعمار فقد بلغت معدلات البطالة لمن تزيد أعمارهم عن (٤٠) سنة حوالي (٢٠%) .

الآفاق المستقبلية للعلاقة بين سوق العمل وخريجي الجامعات

سيتم في هذا الجزء من البحث توضيح واقتراح بعض التصورات التي يمكن ان تركز على العلاقة التبادلية بين السياسة التعليمية التي تعتمد على إعداد الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لتلبية احتياجات السوق وبين السياسة الاقتصادية التي تهدف أساساً للتخلص من بعض العقبات التي تقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ومن أهم تلك المشكلات مشكلات البطالة عبر خلق وظائف للخريجين العاطلين عن العمل ولطلبة الملتحقين بمقاعد الدراسة والذي سوف يتم تخرجهم في السنوات القادمة، ومن أهم التصورات التي يمكن أن تسهم في تعزيز تلك العلاقة هي :

- الإقبال على التخصصات دون تخطيط مسبق وإنما تاتي لتحقيق طموح أو رغبة شخصية دون معرفة الطلب المتوقع على تلك التخصصات في سوق العمل، وهذا لا بد له من عملية تدخل وإرشاد للطلبة حول التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وتوفر وظائف للخريج تحقق له عائداً مقبولاً لحجم الاستثمارات الموجهة لتمويل الدراسة، ومن هذا المنطلق لا بد أن يتوافر للجامعات معلومات دقيقة حول سوق العمل والمتاح من خيارات حتى تقوم الجامعة بهذا الجهد في التوجيه الصحيح.
- زيادة الكفاءة والقدرة للجامعات كي تتلاءم وتتوازى على الأقل مع تزايد أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات من خلال زيادة عدد ونوعية الأساتذة والمكتبات والمختبرات.
- تجميد بعض التخصصات التي لا ترتبط باحتياجات المجتمع، أو تخفيض عدد الطلاب الملتحقين بها بالإضافة إلى إعادة هيكلة البرامج والخطط التدريسية، وتحديث المسافات وهذا يتطلب رفد الجامعات بالخبرات الحديثة وتأهيل الخبرات القديمة وهذا يرتبط بحل العجز المالي الذي تعاني منه الجامعات وتوفير الدعم اللازم لها .
- تخفيض الكم والتركيز على النوعية من خلال تحديث معايير القبول في الجامعات والتخصصات والتركيز على البرامج العملية والمهارات التطبيقية وزيادة عدد الساعات المعتمدة لتحسين نوعية مخرجات التعليم .
- تركيز الجامعات على المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل مثل مهارات اللغة الإنجليزية ومهارات الحاسوب والاتصال وكتابة التقارير .
- استخدام التحفيز للطلبة المتفوقين والمبدعين من خلال الإعفاء من الرسوم الجامعية أو تبني بعض المؤسسات لمثل هؤلاء الطلبة.
- التشدد في عمليات تقييم الطلبة، فالقدرات المتدنية للطلبة تلحق الأذى بسمعة الجامعة ومستوى خريجها.
- أما عملية اعتماد برامج جديدة سواء كانت على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا ، فيجب أن تنبثق أولاً من احتياجات المجتمع لها ووجود خيارات متاحة للعمل في مثل تلك البرامج ولضمان نوعية تلك البرامج يفترض توفير الكفاءات العلمية لها بالإضافة إلى توفير كل الإمكانيات المادية المساندة للعملية التعليمية ، ويفترض أن لا ينصب اهتمام لجان الاعتماد والترخيص والجودة على البرامج الجديدة أو المقترحة فقط، إنما يمتد ذلك إلى البرامج القديمة التي افتتحت سابقاً في الجامعات دون تخطيط

مسبق، ومن المؤشرات التي يمكن للجان الجودة والاعتماد والترخيص أن تأخذها بعين الإعتبار هي :-

أ) مؤشر البطالة في التخصص المعتمد أو المتوقع اعتماده .

ب) معادل العائد بالنسبة للتكاليف التي يتحملها الطالب أو ولي الأمر .

ت) مستوى المهارات التي يقدمها البرنامج سواء كانت مهارات الحاسوب واللغة ومهارات التطبيق.

ث) عدم إعتماد أي برنامج جديد يوجد له موازٍ في أحد الجامعات الموجودة .

إن عمليات التخصص الدقيق وما يتطلب ذلك من تركيز المهارات أصبح سمة العصر ومدخلاً أساسياً في العملية التنموية وهذا يتطلب وجود الجامعة المتخصصة بدلاً من الجامعات التي تعطي كافة التخصصات وتتماثل في تلك التخصصات فعلى سبيل المثال يمكن أن تركز جامعة بيرزيت على التخصصات في الاقتصاد والعلوم الإدارية والقانونية، بينما تركز جامعة النجاح على الكليات العلمية والتقنية ، وجامعة بيت لحم على العلوم الاجتماعية والإنسانية، بينما تركز جامعة الخليل على العلوم الشرعية، وجامعة أبو ديس على الفنون وغيرها وهكذا ، **هذا التجمع ممكن أن يتيح عدة أمور :-**

(١) تركيز كل الخبرات الجيدة في الجامعات المختلفة بجامعة واحدة والتفاعل بين تلك الخبرات سيخلق نوع من التنافس ويزيد من عملية البحث وبالتالي يسهم في رفع كفاءة الخريجين .

(٢) الابتعاد عن النمط المدرسي فوظيفة الجامعة ليست تراكم المعرفة فقط، وإنما هي أساس في بناء الشخصية والقدرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار بالإضافة إلى توسيع المدارك التحليلية لخريجي الجامعات، أن وجود الجامعات العديدة وتوزيعها واستقطابها للطلبة من نفس المنطقة فإن الطالب الجامعي لا يشعر بتغير كبير بين نمط الدارس في المدارس الثانوية والجامعة ، فذهاب الطالب للجامعة يومياً وعودته إلى بيته وأهله يقلل من تعرض الطالب لتجارب جديدة وعلاقات اجتماعية وثقافية جديدة تصقل الشخصية ، ويتضح ذلك في الفارق بين خريجي الجامعات المحلية وخريجي الجامعات غير الفلسطينية، فقد بينت الإحصاءات ان معدلات البطالة بين صفوف الجامعات المحلية أعلى وأن الطلب على الخريجين من الجامعات الخارجية أعلى، كما أن مستوى الرضا عن الأداء الوظيفي للطلبة الخريجين من الجامعات الأجنبية في معظم المؤسسات التي يعمل بها الخريجين يكون أكبر.

(٣) لا بد من اعتماد إستراتيجية شاملة للتعليم العالي على المدى الطويل وتقسيم تلك الخطة إلى مراحل محددة زمانياً ولا يمكن الانتقال من مرحلة إلى أخرى إلا بعد تنفيذ المرحلة السابقة، تقوم هذه الإستراتيجية على تعظيم الفوائد من الإمكانيات المتواضعة أو القليلة.

(٤) التنسيق والتشبيك ما بين الجامعات المحلية والجامعات العربية والأجنبية وتشجيع التبادل العلمي للطلبة والمدرسين وتنشيط مجالات البحث العلمي.

(٥) دعم ومساندة الشعب الفلسطيني في تجاوز مشاكله الناجمة عن الاحتلال والضغوط الفلسطينية وهذا يتطلب :-

- مساعدة الجامعات العربية في رفد ودعم الجامعات الفلسطينية .
- تقديم المساعدات المالية والدعم المالي للجامعات الفلسطينية من بعض الدول العربية وخصوصاً النفطية.
- استيعاب الأسواق العربية لبعض الخريجين من الجامعات الفلسطينية كجزء من عملية الدعم والصمود للشعب الفلسطيني، ويتم ذلك من خلال تدخل أسواق العمل العربية في تحديد معايير التوظيف ومستوى المهارات اللازمة لتقوم الجامعات بالتركيز عليها.
- استخدام معايير تتميز بالشفافية في التوظيف.

أما بشأن البطالة فيمكن تصنيف البطالة الى فئتين أساسيتين :-

الأول : العاطلون عن العمل بعد تسريحهم من العمل الذي التحقوا به .

والثاني : العاطلون عن العمل الذين لم تتح لهم فرصة عمل مطلقاً .

فمعظم العاملون الذين تم تسريحهم هم من الخريجين الذين يعملون بمشاريع مؤقته ضمن برامج الطوارئ التي تستهدف الحصول على خبرة ومهارة مقابل أجر متدني تمكن الخريج من الالتحاق بعمل دائم ، لذلك فإن الحصول على وظيفة مؤقته يسهل الحصول على وظيفة دائمة وتقلل من فترة الإنتظار، الراتب المنخفض الذي يحصل عليها الخريج في هذه المشاريع المؤقته يدفع العديد من الخريجين للعمل في مجال غير مجالات تخصصهم وخصوصاً في سوق العمل الإسرائيلي والتي تعتمد على الجهد العضلي والجسمي، وغالباً ما يصنف هؤلاء خارج إطار القوى العاملة لأن الحصول على مثل هذا العمل مؤقت وهو عبارة عن فترة انتظار، والدليل على ذلك أن الكثير من هؤلاء الشبان والذين يعملون في سوق العمل المحلي أو سوق العمل الإسرائيلي التحقوا بالجامعات وخصوصاً جامعة القدس المفتوحة.

إن قدرة سوق العمل الفلسطيني والقطاعات الاقتصادية المختلفة في توفير فرص العمل والتوظيف قد تضاءلت بعد العام ٢٠٠٠م بشكل كبير وشملت معظم التخصصات الأكاديمية وبالتالي فإن معدلات البطالة سوف ترتفع بشكل كبير بعد أن أصبحت السوق الفلسطينية تمثل حالة إشباع أو فوق الإشباع وإغلاق سوق العمل الإسرائيلية ومحدودية فرص العمل في الدول العربية المجاورة وخصوصاً الخليجية والتي أصبح يعتمد عليها الخريجين بصورة أساسية وليس أدل على ذلك من تسريح بعض العمالة الأجنبية التي تعمل لديها، وهذا يتطلب رؤية وإستراتيجية جذرية في تخطيط العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل أو الموائمة بين مخرجات التعليم ومدخلاته.

مقترحات لتحسين نوعية التعليم

تشتمل عملية التعليم وتحسين النوعية والجودة على ثلاثة عناصر أساسية هي المدرس والطالب والبرامج وعلى هذا الأساس يمكن وضع بعض المقترحات التي تسهم في تحسين نوعية المخرجات

والتي قد تؤدي إلى التقليل وانخفاض معدلات البطالة، فعلى صعيد الكادر الأكاديمي :

(١) إعارة وانتداب أعضاء من هيئة التدريس للمؤسسات العامة والخاصة لكي يتمكنوا من معرفة الواقع العملي والإنتاجي ومدى كفاءة الخريجين في هذا المضمار والأمور التي يتطلب معالجتها وتشكل نقاط ضعف في الخريجين واقتراح الحلول الممكنة لهذه النقاط، حيث يتمكن هؤلاء المعارين من التعرف على مدى مطابقة المناهج الجامعية والبرامج والتدريبات العملية والنظرية مع الواقع الوظيفي، إن معالجة مثل هذه القضايا تنصب أساساً في تحسين العملية التعليمية ورفع مستوى الجودة والكفاءة وبالتالي التقليل من معدلات البطالة وفرص الانتظار.

(٢) إطلاع الأساتذة المنتدبين للقطاع العام والخاص يتيح فرصة لهؤلاء الأعضاء من نقل الخبرات العملية التي اكتسبوها إلى طلابهم.

(٣) تتيح عملية الإعارة إلى دراسة اقرب للواقعية بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالي وهذا يتطلب إعادة هيكلة بعض التخصصات وتجميد بعض التخصصات القديمة والتقليدية، وكذلك الشروع في فتح تخصصات جديدة .

(٤) متابعة مهارات وقدرات الخريجين عند توظيفهم والتركيز على معالجة أوجه الضعف والنقص.

تطوير المهارات

هناك اختلاف بين المهارات التي يحتاجها الخريجون في المهن التعليمية والمهارات التي يحتاجها الخريجون في التخصصات المهنية، كما أن المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص هي أعلى بكثير من المهارات التي يحتاجها القطاع العام، وحيث ان الدور المستقبلي في خلق الوظائف وفرص العمل مستقبلاً ستكون للقطاع الخاص، فإن ذلك يتطلب التركيز على:

الجانب ألمهاراتي للخريج، وهذا يتطلب :

(١) استخدام أساليب التعليم المتطورة والحديثة والتي تركز على الإتصال والإطلاع على كل ما هو حديث .

(٢) التركيز والاهتمام على مهارات اللغة والحاسوب .

(٣) في التخصصات التعليمية فإن المهارات الأساسية تتمثل في المهارات السلوكية ومهارات الانضباط في العمل ومهارة الأداء، ويستدل على ذلك من اجتذاب القطاع الخاص للعاملين في القطاع العام بعد صقل خبراتهم ومهاراتهم وتفضيلهم على الخريجين الجدد.

(٤) التقليل من الاعتماد على أسلوب التلقين لكي لا يكون المؤهل الذي يحمله الخريج دون مضمون.

(٥) مهارات العلاقات العامة والقدرة على التعامل مع الجمهور والقدرة على الإقناع .

(٦) مهارة حب العمل والعمل كفريق والالتزام وإتقان العمل والقدرة على العمل الميداني .

أما على صعيد الطلبة

(١) فإن التركيز على مرحلة التعليم قبل الجامعي تعد عاملاً أساسياً في تحسين نوعية الخريجين .

(٢) وضع معايير جديدة لالتحاق الطلاب

بالجامعات وتنوع تلك المعايير بدلاً من التركيز على معدل الثانوية العامة .

(٣) المتابعة الحثيثة للعملية التعليمية من حيث الخطط والمناهج والامتحانات .

(٤) تخريج الطلبة الذين يستحقون التخرج والذين حصلوا على الخبرات والمهارات الكافية ويعتقد أنهم قادرون على إثبات ذاتهم وقدراتهم في سوق العمل.

(٥) التركيز على النوعية وليس الناحية الكمية وهذا يتطلب دعماً مالياً للجامعات .

(٦) زيادة المساقات وساعات التخرج .

(٧) وجود تدريب عملي لكافة التخصصات قبل تخرج الطلبة .

التوصيات :

بعد عرض مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية ومدى ملائمتها مع احتياجات سوق العمل فإن مؤشر التقديرات لأعداد الخريجين مستقبلاً يوحي بأن المشكلة تتفاقم بشكل كبير حيث تشير التقديرات إلى أن أعداد الخريجين سوف تتضاعف خلال العقدين القادمين أكثر من ثلاث مرات حيث سيبلغ عدد الخريجين في العام ٢٠٢٠م أكثر من (٢٥) ألف خريج ، وسوف يشكل العرض من الجامعات المحلية حوالي (٧٠%) من مجمل عرض الخريجين، هذا التزايد المتوقع لا يرافقه زيادة موازية في الاستثمار والإنفاق الحكومي، فتشير بعض التوقعات الى أن معدل النمو السنوي في استيعاب الخريجين يتراوح ما بين (٧-٩%) وهذا يتطلب أن يتضاعف حجم الاستثمار أربع مرات بمعدل (١٤%) سنوياً .

إن الفجوة بين عدد وكفاءة الخريجين وسوق العمل تبدوا كبيرة وتتزايد هذه الفجوة مع الوقت، وتبدوا أن الفجوة والمشكلة مزدوجة من جانب مخرجات التعليم، ومن جانب سوق العمل، وبالتالي فإن المسؤوليات لردم هذه الفجوة لا تقع على عاتق الجامعات فقط إنما يجب تظافر جهود العديد من المؤسسات لردم هذه الفجوة وسنحاول وضع بعض التوصيات والاقتراحات لكل مؤسسة على حدى، وأهم هذه المؤسسات إدارات الجامعات والمعاهد، الحكومة، القطاع الخاص، طلبة الثانوية العامة.

مسؤولية إدارات الجامعات :

(١) إيجاد حلول للعجز المالي المتراكم وتوفير موارد مالية للجامعات، وخصوصاً في موازنتها التشغيلية لتحسين وتحديث عملية التعليم .

(٢) تعديل المناهج والتخصصات لتكون أكثر موائمة مع سوق العمل من خلال :

- تطوير المساقات والبرامج .
- الإطلاع على أحدث المعلومات من مراجع ودوريات .
- زيادة الاتصال مع المجتمع ومؤسساته .
- تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس .
- إجازات التفرغ العلمي في تطوير المقررات المدرسية لمساقات وطرق جديدة.

(٣) التركيز على الجانب المهاراتي وخصوصاً المهارات الأساسية للطلبة .

(٤) الحد من أعداد المقبولين في التخصصات التي تعاني من بطالة مرتفعة .

(٥) إعارة وإنتداب أعضاء هيئة التدريس للعمل في القطاعات الإنتاجية .

(٦) التوجيه والإرشاد للطلبة حول التخصصات والآفاق المستقبلية .

(٧) متابعة الطلبة الخريجين من قبل الجامعات .

(٨) تحديث معايير القبول في الجامعات والتخصصات .

أما مسؤولية وزارة التربية والتعليم العالي ، فإن لها دور مستقبلي يمكن أن تلعبه في جسر الفجوة بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالي عن طريق :-

(١) تقديم الدعم المالي والفني للتخصصات المطلوبة .

(٢) تشجيع الطلبة على الالتحاق ببرامج التدريب المهني .

(٣) التنسيق بين الوزارة والقطاع العام والخاص حول الاحتياجات ونوعية الخريجين .

(٤) تخفيف العجز المتراكم لدى الجامعات .

(٥) إعادة صياغة فلسفة التعليم العالي .

(٦) إعادة النظر في فلسفة وأهداف جامعة القدس المفتوحة، والتي وجدت أصلاً من أجل تأهيل قدامي الخريجين.

(٧) إعادة النظر في هياكل مؤسسات التعليم العالي وبرامجها .

مسؤولية القطاع الخاص ، وتتضمن :

(١) تقديم الدعم المالي والفني والاستشارات للجامعات .

(٢) تقديم الدعم التقني من خلال إتاحة فرص التدريب للطلبة أثناء دراستهم وبعد تخرجهم .

(٣) مشاركة القطاع الخاص في خطط البرامج والمساقات وحتى التدريس والتطبيق .

(٤) تبني الطلبة المتميزين من حيث تقديم المنح لهم لاكمال دراساتهم العليا وتوفير فرص عمل مناسبة لتعزيز المنافسة على التحصيل واكتساب المهارة.

مسؤولية وزارة العمل :

(١) توفير قاعدة بيانات عن سوق العمل واحتياجاته وتقديمها لمؤسسات التعليم العالي .

(٢) توفير قاعدة بيانات حول فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص والعام .

(٣) التنسيق بين المؤسسات العاملة والجامعات في ترتيبات أمور التدريب والتطبيق .

(٤) فتح آفاق جديدة للخريجين في أسواق الدول العربية من خلال اتفاقيات مع هذه الدول .

مسؤولية الحكومة :

(١) رسم سياسات طويلة الأمد في تطوير العملية التعليمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية .

(٢) تمويل التعليم العالي لتحسين الجودة والنوعية.

(٣) إعادة النظر في قانون الخدمة المدنية بحيث لا يقتصر على الحوافز للجامعين فقط .

(٤) تصحيح الخلل في المجالات التي لا يعمل فيها المتخصصون بتخصصاتهم .

(٥) تشجيع ومنح القطاعات الخاصة امتيازات لانطلاقة كبيرة .

(٦) تكثيف الاستثمارات بحيث تتناسب مع ازدياد مدخلات سوق العمل .

(٧) زيادة الجودة في نوعية التعليم .

التقارير والإحصاءات :

١. جامعة القدس المفتوحة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعدد متنوعة .
٢. الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات القوى العاملة ، أعداد متنوعة .
٣. مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) (٢٠٠٣) سلسلة تقارير وأبحاث حول سوق العمل والتعليم العالي.
٤. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد متنوعة .
٥. وزارة التعليم العالي الفلسطيني (٢٠٠١) ، دليل الطالب السنوي .

المراجـــــــع

١. **البطش ، محمد ، الطويل ، هاني (١٩٩٨) :** تقييم خريجي الجامعة الأردنية لاعدادهم الأكاديمي والعملي والشخصي والاجتماعي والاعداد الجامعي ، مجلة دراسات والعلوم التربوية ، المجلد (٢٥) .

٢. **التركستاني ، حبيب (١٩٩٩):** دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد (٢١) ،عدد (٣) .

٣. **الجعفري ، محمود ، لافي دارين (٢٠٠٤):** مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية ، معهد بحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، رام الله.

٤. **الزعنون ، فيصل (١٩٩٧):** التعليم الجامعي وفرص العمل لخريجي كلية الآداب بجامعة النجاح ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر كليات الأداب جامعة اليرموك ، الأردن .

٥. **عثمان ، ماجد (١٩٩٧):** احتياجات سوق العمل في دولة الإمارات العربية ، ورقة قدمت لمؤتمر التوجهات الإستراتيجية الحديثة في التعليم الإداري العربي ، القاهرة .

٦. **عرمان ، نزيه (١٩٩٨):** ملامح ومؤشرات حول واقع الخريجين الشباب المتعطلين دليل احصاءات القوى العاملة رقم (٩) .

٧. **عرمان ،نزيه ، الناطور ، وفيق (٢٠٠٢) :**مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل ، الجهاز المركزي للاحصاء ، رام الله .

٨. **عورتاني وآخرون (١٩٩٨):** مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلية ، دراسة تحليلية .. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، نابلس .

٩. **قاسمي ، ناصر (١٩٩٢):** خريجو الجامعة وسوق العمل ، دراسة سيسولوجية لعينة من حملة درجة البكالوريوس في العلوم الإنسانية .

١٠. **مرشد ، سمير (٢٠٠٠) :** مستقبل الشباب السعودي بين الممارسات والتوظيف ، ورقة قدمت لمؤتمر اتحاد الجامعات العربية ، بيروت .

١١. **هكيمان (١٩٩٦) :** رضى أصحاب الأعمال بكفاءة العاملين من خريجي جامعة نورث كارولينا ، ورقة نوقشت في مؤتمر التوجهات الإستراتيجية في التعليم الإداري .

١٢. **هيكمان (١٩٩٦) :** رضى أصحاب الأعمال عن كفاءة العاملين من خريجي جامعة

كولورادوا ، صادر عن الجمعية الأمريكية لكليات الإدارة ، نوقشت في مؤتمر التوجهات الإستراتيجية الحديثة في التعليم الإداري .

المراجع الإنجليزية:

1. **Graham- Brown, s. (1984):** The economic consequences of the occupation, PP167-223. In : N.Aruri (ed) Occupation: Israel over Palestine. London . zed Books.
2. **Hallaj, M. (1980):** Mission of Palestinian higher education . pp 58-77. In : E.A. Nakhleh (ed) A Palestinian agenda for the West Bank and Gaza strip. Washington D.C American Enterprise Institute for Public policy Research.
3. **Zanoun, F. Fertility Preferences** Of the Arab Population in the West Bank. Ph.D. Thesis. University of Glasqow. U.K.

- **Zureik, E. (1977) :** Towards a sociology of the Palestinians. Journal of Palestine Studies, 6, pp 11-23